هيسبريس تمودا العدد XLVII، (2012) ص.ص 55-56

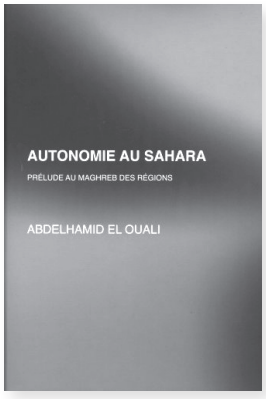

El Ouali, Abdelhamid,
Autonomie au Sahara.
***Prélude au Maghreb des Régions*,**
Sacey International, 2008, 255 p.

كتاب الأستاذ عبد الحميد الوالي من تلك الكتب التي يجد فيها الباحثون في العلوم الاجتماعية ضالتهم، كل حسب تخصصه، فهو كتاب يعرض للنزاع حول الصحراء المغربية يجد فيه رجال القانون ما يشرحأسباب ذلك من حيث القانون الإداري والقانون الدولي والدستوري مثلما يجد فيه السياسيون ما ينير بواعث الجدل حول مفاهيم الحكم الذاتي والمركزية الإدارية واللامركزية والوحدة الترابية والهويات الجهوية. ويجد فيه المؤرخ عرضا موثقا عن النزاع لماذا قام وكيف تحول من تصفية استعمارية بسيطة بين المغرب وإسبانيا إلى نزاع دولي ترى هيئة الأمم المتحدة أن لا مناص لها من التدخل مباشرة لفضه.

جاء الكتاب في قسمين، قسم أول يعرض لما حصل من التطور في مفاهيم الحكم الذاتي في العقود الأخيرة بسبب احتكاك حاجتين متلازمتين تلازم الضرورة بالضرورة هما الحاجة إلى الدولة المركزية التي فيها استمرار الأمة ووحدة الصف عند الملمات من جهة، ومن جهة أخرى الحاجة على الممارسة الديمقراطية التي كلما تعمقت وانتشرت إلا وجعلت المركبات المختلفة للأمة تزداد توقانا إلى حكم شؤونها بنفسها. فقد انتهى عهد الدولة التي بيدها كل شيء(Etat Providence) وجاء عصر الدولة التي تكتفي بالتوجيه وبالتنسيق وتمثيل الأمة بين الأمم، كما انتهى تعويل المكونات الترابية للدولة على الحكومة المركزية في الشاذة والفاذة وجاء وقت الاعتماد على الكفاءاتالجهوية الذاتية للنهوض بأعباء الشأن الترابي المحلي، كل هذا في ظروف دخلها التجديد من كل جانب في عالم تتلاشى فيه الحدود السياسية بسبب ارتباط الأسواق بعضها ببعض حتى أصبحت وكأنها سوق واحدة متماسكة، مما جعل الدول القائمة عبارة عن منظومات من الجهات تسأل كل جهة بالضرورة عن سوقها. ولذلك وقع الاتفاق في توصيات لوند Lund، كما ذكر بذلك الأستاذ الوالي، على أن يبقى بيد الدولة المركزية قضايا الدفاع والسياسة الماكرو اقتصادية والدبلوماسية، بينما يعود للمؤسسات الجهوية أمر تدبير شؤون التعليم والثقافة واللغات المحلية والبيئة والتخطيط المحلي والسكن والصحة والنمو الاقتصادي.

و لا سبيل إلى ذلك بغير الحكم الذاتي المفضي إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية وليس الحكم الذاتي الذي مآله الفشل وإلحاق الضرر بالدولة المركزية وبوحدة المصير. ويضرب المثل عن ذلك بقضية النزاع حول الصحراء المغربية ويفصل القول في ذلك في القسم الثاني من الكتاب، مذكرا بما لحق بمابالوحدة الترابية المغربية من الضرر جراء الهجمة الاستعمارية منذ احتلال فرنسا للجزائر وسعيها الحثيث في تضخيم مستعمرتها نلك عل حساب المغرب من كل الآفاق، إذ احتلت واحات توات وكرارة وتدكلت منذ سنة 1899، واحتلت شنكيط وأطلقت عليها اسم مورطانيا سنة 1905 وتنازلت لاسبانيا في الجنوب الغربي الصحراوي عن إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب كما تنازلت لها في الشمال عن أقاليم الريف وجبال غمارة وسهول الفحص. وهذا التوزيع المتعمد هو الذي جعل تجديد صرح الوحدة الترابية عسيرا على المغرب بعد الاستقلال. فإنه كان لا طاقة له بإنجاز ذلك بالقوة ففضل التفاوض والعمل الدبلوماسي فاستطاع محو ما كان قائما من الحدود بين مناطق نفوذ الاستعمارين الفرنسي والإسباني، واسترجع من إسبانيا طرفاية وإفني وظل يتفاوض معها بشأن الأقاليم الصحراوية، مقترحا في البداية الاحتكام إلى مبادئ تقرير المصير الدولية. لكنه ما لبث أن اصطدم بالمناورات الإسبانية التي عملت بالتسويف وحاولت قلب مفهوم تقرير المصير لصالحها، ذلك بأنها لم تشرع في الاعتناء بتلك الأقاليم إلا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بعد أن اكتشف فيها مناجم الفوسفاط. ثم إن إسبانيا وجدت في استقلال موريطانيا سنة 1961 واستقلال الجزائر سنة 1962 وسيلتين أخريين لمعاكسة الحقوق الترابية المغربية بتحويل النزاع الثنائي إلى نزاع دولي. ولما لم يكف كل ذلك، فإنهاجعلت من سكان الأقاليم المغاربة شعبا صحراويا ينبغي أن يستفتى عما يريد من المصير، وأنشأت له حزبا تحت اسم اسباني هو البوليساريو يحتكر النطق باسمه ولا مناص عن التفاوض معه. لكن المغرب أفشل كل تلك المناورات بالمسيرة الخضراء التي أظهرت إرادة الشعب قاطبة في الدفاع عن وحدة ترابه وحماية الأقاليم الصحراوية من كل أشكال العدوان، وأيضا بقبول الجلوس حول طاولة المفاوضات لبحث سبل فض النزاع بالتي هي أحسن. وأحسن ما في ذلك اقتراح منح تلك الأقاليم حكما ذاتيا موسعا شأنها في ذلك شأن باقي الجهات المغربية في الدولة ما بعد المعاصرة (Etat post moderne)كما يسميها الأستاذ الوالي. مما يذكر المؤرخ بأن لا سبيل للدولة العصرية الحداثية بدون جذور الدولة المركزية العتيقة، علما بأن تلك الدولة العتيقة كانت هي كذلك مبنية على اللامركزية، تقوم بفروض الإمامة العينية وتترك فروض الكفاية شورى بين الناس في أوطانهم المحلية.

إبراهيم بوطالب